

ديوان الجلالة الملك

تفضل حضرة صاحب الجلالة فولانا الملك المعظم فأذن:

على:

حضرة صاحب السعادة محمد طاهر باشا، من أصحاب المائة الملكية الجليلية.

على قبول وحمل:

اللوياح الأكبر من نشان اسكندريك، الذي منحه في هذا العام من حضرة صاحب الجلالة الملك زوغو.

والله اعلم

أمر ملكي رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٢

بتوكيل حضرة صاحب المعالي نجيب ابراهيم باشا
وزير المالية والاقتصاد

حضرة صاحب المعالي نجيب ابراهيم باشا وزير المالية والاقتصاد

أقتضت ارادتنا توكيلكم عنا في كل ما تقتضيه الحال من شؤون وزارة المالية والاقتصاد من بيع ما يرخص بيده من الأراضى والأعمال والأراضي ملك الحكومة الخاضعة لبيدها، وفي شراء ما يلزم شراءه من أملاك الأفراد لمصلحة الحكومة أو الدافع العمومية، وعلى العموم في كل ما يستلزم النيابة عنا من الشؤون المالية والاقتصادية العمومية، وورخصنا لكم بتوكيل من ينوب عنكم في جميع ما ذكر.

لأننا أصدرنا أمرا هذا لمعالكم للعمل بمقتضاه ما

صدر بقصر المنزه في ١٠ شوال سنة ١٣٧١ (٢ يولييه سنة ١٩٥٢)

شروق

أمر ملكي رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٢

بتوكيل حضرة صاحب المعالي الشيخ محمد أحمد فرج السنهورى
وزير الأوقاف في إدارة الأوقاف

حضرة صاحب المعالي الشيخ محمد أحمد فرج السنهورى،

وزير الأوقاف

لجما من الولاية العامة الشرعية، قد اقتضت إرادتنا توكيلكم عنا في إدارة الأوقاف المشدولة بنظر الوزارة للأوقاف، وفي قبول النظر على الأوقاف التي تحال إدارتها على الوزارة من طرف القضاة ومحرير التقارير المتعلقة عنها باسمنا في الأحوال التي تستلزم ذلك، وفي المرافعات المختصة بهذه الأوقاف، وتوكيل من توكلونه عنكم في ذلك مع توكيلكم أيضا في إدارة سائر الأوقاف المنسوبة نظرها لنا ومحمولة على الوزارة لإدارتها، وورخصنا لكم في جميع ما هو مرخص للوزارة من قبل، مع زيادة ما ترون زروته على مرتبات الخدم المرتبين المساجد ولوازمات المساجد والأضرحة والزوايا وغيرها، أو ترسيمات أرناحوه، أو صرف على الفقراء وصائر ما يماثل ذلك. ولأننا قد استحسننا بغير توقف في الإجراء على استقلال إيراد الجهة أو عدم إيراداتها، وكذلك وكما لكم لإجراء ما يلزم لاستبدال أعيان الأوقاف التي يرى استبدالها أو تأجير ما يجرى من أعيان تلك الأوقاف وشراء ما يلزم شراءه للأوقاف، وأذناكم أيضا في توكيل من ينوب عنكم في توقيع الصيغ الشرعية فيما توضع، وبالجمله وورخصنا لكم في إجراء سائر الرخصيصات الصادرة عنها فوارات وأوامر للوزارة من قبل.

شروق

أمر ملكي رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٢

بتوكيل حضرة صاحب المعالي نجيب ابراهيم باشا
وزير الأشغال العمومية

حضرة صاحب المعالي نجيب ابراهيم باشا، وزير الأشغال العمومية

أقتضت ارادتنا توكيلكم عنا في توقيع المسودات الشرعية اللازمة لتحرير جميع تملك الأراضى السابق اعطائها لأشخاص بوجه الانعام بمدينة حمامات حلوان بموجب الشروط الجديدة أو القديمة والتي تعطى بعد الآن ويتم بناؤها على شروط المقررة والأوامر السابق صدورها في هذا الشأن، كما أننا صرحنا لكم بتوكيل من ينوب عنكم فيما ذكر.

لأننا أصدرنا أمرا هذا لمعالكم بذلك للإجراء بمقتضاه ما

صدر بقصر المنزه في ١٠ شوال سنة ١٣٧١ (٢ يولييه سنة ١٩٥٢)